

للحلول المعروضة آنذاك؛ أما الدعوة الى استئناف القتال فجاءت منسجمة مع دعوة الجزائر المماثلة وغير متعارضة مع رأي مصر الداعي الى الاعداد للقتال في وقت لاحق. ومما اثار اغلبية الحاضرين، في كلام رئيس م.ت.ف. كان اللغة المتشددة التي انتقد فيها ميلهم الى التساهل، والقيود التي طالب بالحاطة سياسات الدول العربية بها كي لا يتاح لها أن تتصرف، منفردة، او مجتمعة، في واقع الامن، بقضية فلسطين، اذا كان هذا التصرف يقتضي الاعتراف باسرائيل وابطرام الصلح معها. اما الملك حسين ومن يقفون معه، وهو أبرز الدعاة الى الحل السلمي واعتماد نهج العمل السياسي واستبعاد القتال، فقد اثارهم من كلام الشقيري، اضافة لما اثار غيرهم، المبدأ السادس من المبادئ التي عرضها، وهو المبدأ الذي يقرر مسؤولية الشعب الفلسطيني، وحده، عن تقرير مصيره. فبعرضه هذا المبدأ ومطالبته بالالتزام الدول العربية كلها به، مس رئيس م.ت.ف. العرق الحساس في سياسة النظام الاردني القائمة على اعتبار نفسه الممثل لفلسطينيي الضفة الغربية المحتلة واعتبار الضفة جزءاً من المملكة الاردنية، واعتبار المملكة، بالتالي، المسؤولة عن تقرير مصير أرضها وسكانها.

وكان الرئيس عبدالناصر بين الذين استاءوا من كلمة الشقيري هذه؛ ولم يلبث، عندما التقى بالزعيم الفلسطيني بعد انتهاء الاجتماع، ان عاتبه على هذا «الموقف الناشف» الذي عبّرت عنه كلمته<sup>(١١٤)</sup>. اما المستاء الاكبر، فكان، بطبيعة الحال، الملك حسين؛ ولذا كان هو أول المتحدثين في الجلسة التالية التي عقدت صباح اليوم الثاني. وقد اعلن الملك الاردني، في معرض رده على الدعوة الفلسطينية لدعم المقاومة الشعبية في الارض المحتلة، معارضته للعمل الفدائي الفلسطيني الذي تدعمه سوريا، ورأى ان استمرار هذا العمل يزيد في خطورة الوضع وانهيائه، وطلب موافقة الحاضرين على رأيه، الا انهم التزموا الصمت<sup>(١١٥)</sup>.

اعتراض الملك على هذا النحو، اثار، من جديد، النقاش حول مسألة العمل العسكري، فاعاد الرئيس عبدالناصر عرض رأيه حول العمل لاعادة بناء القوة المسلحة وحاجة ذلك الى الدعم الاقتصادي. وبهذه المناسبة، أثير، ايضاً، موضوع القيادة العربية الموحدة التي شكلت بقرار من قمة سابقة. وهنا تدخل الملك فيصل في النقاش، لأول مرة منذ افتتاح المؤتمر، فقال انه يجب معرفة ماذا سوف تقرر بشأن القضايا الاقتصادية حتى نعرف، في ضوء ذلك، ما الذي نستطيع ان نقدمه<sup>(١١٦)</sup>. فالتقط الرئيس عبدالناصر حاجة الملك السعودي الى معرفة موقعه في المساومة الجارية، وطرح، على الفور، أهم اوراقه لترضية الملك، ان اقترح، من جانبه، مدركاً أهمية ان تأتي المبادرة لذلك منه لترضية السعودية، ان يستأنف ضخ النفط الى جميع الدول، حتى الى بريطانيا والولايات المتحدة، على ان تعاون الدول المنتجة الدول التي وقع عليها العدوان. والتقط الملك فيصل العرض، بدوره، فأعلن، على الفور، متخذاً، من جانبه، المبادرة الى ذلك، ان مصر والاردن بحاجة الى الدعم الاقتصادي، وأن السعودية جاهزة لتقديمه، فور استئناف الضخ. وهنا تدخل وزير الخارجية الجزائرية، فذكر بحاجة سوريا، هي الاخرى، الى مثل هذا الدعم؛ فجاء رد الملك فيصل مراوفاً، حين قال ان سوريا غائبة ونحن لا نعرف طلباتها، واذا كانت بها حاجة فعليها ان تتقدم بطلب المعونة، وعندها يكون من الممكن تقديمها اليها من طريق اتفاقات ثنائية<sup>(١١٧)</sup>. وبسرعة فائقة، تلا تبادل المبادرات بين زعميي المعسكرين العربيين، هذا، الاتفاق على ان تدفع السعودية مبلغ ٥٠ مليون جنيه استرليني، سنوياً، والكويت ٥٥ مليوناً، وليبيا ٣٠ مليوناً، وإن يوزع المبلغ المحصل، ومقداره ١٣٥ مليوناً على مصر والاردن، فتحصل مصر على ٩٥ مليوناً سنوياً، والاردن على ٤٠ مليوناً<sup>(١١٨)</sup>.